

No. 44364

**Turkey
and
Syrian Arab Republic**

Agreement between the Republic of Turkey and the Syrian Arab Republic concerning the reciprocal promotion and protection of investments. Ankara, 6 January 2004

Entry into force: *3 January 2006 by notification, in accordance with article X*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 25 September 2007*

**Turquie
et
République arabe syrienne**

Accord entre la République turque et la République arabe syrienne relatif à la promotion et à la protection réciproques des investissements. Ankara, 6 janvier 2004

Entrée en vigueur : *3 janvier 2006 par notification, conformément à l'article X*

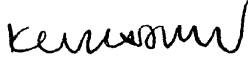
Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Turquie, 25 septembre 2007*


إقراراً بما ورد أعلاه، وقع المفوضين المعنيين هذا الاتفاق.

حرر في أنقرة بتاريخ ٦/كانون الثاني/٢٠٠٤ باللغات التركية والعربية والإنكليزية ولجميعها ذات القوة. وفي حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنكليزي.

عن حكومة
الجمهورية التركية
وزير الدولة


كورشاد توزمان

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية
وزير السياحة


الدكتور سعد الله آغه القلعة

٨- لن يعرض خلاف على هيئة تحكيم دولية بموجب نصوص هذه المادة طالما كان هذا الخلاف معروضا على هيئة تحكيم دولية أخرى بموجب نصوص المادة (٧) ولم يبت فيه من قبلها. وهذا لن يؤثر على الالتزام بمباحثات مباشرة وذات معنى بين الطرفين.

المادة -٩-

مجال التطبيق

يطبق هذا الاتفاق على الاستثمارات المقامة في أراضي طرف متعاقد بموجب قوانينه الوطنية وأنظمتها، من قبل مستثمري الطرف الآخر سواء قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ومع ذلك، لن يطبق الاتفاق على النزاعات التي نشأت قبل دخوله حيز التنفيذ.

المادة -١٠-

الدخول حيز التنفيذ

١- يشعر كل طرف الطرف الآخر خطياً باستكمال الشكليات الدستورية المطلوبة في أراضي لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ آخر الإشعارين. ويبقى حيز التنفيذ لمدة عشر سنوات، ويستمر بالنفاذ ما لم ينهى العمل به طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة.

٢- يمكن لأي طرف أن ينهي هذا الاتفاق بواسطة مذكرة خطية مهلتها سنة تسلم إلى الطرف الآخر في نهاية مدة العشر سنوات الأولية أو أي وقت بعدها.

٣- يمكن تعديل هذا الاتفاق باتفاق خطي بين الطرفين. ويدخل أي تعديل حيز التنفيذ عندما يشعر كل طرف الطرف الآخر بإنهائه كافة المتطلبات الداخلية لدخول هذا التعديل حيز التنفيذ.

٤- فيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة أو التي تمت حيازتها قبل تاريخ إنهاء هذا الاتفاق والتي يصبغ عليها هذا الاتفاق، تستمر نصوص كافة المواد الأخرى لهذا الاتفاق بالتطبيق لفترة عشر سنوات إضافية من تاريخ هذا الإنهاء.

المادة - ٨ -

تسوية الخلافات بين الطرفين

١- يسعى الطرفان بنية حسنة وبروح التعاون إلى حل سريع وعادل لأي خلاف بينهما فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، يتفق الطرفان على عقد مفاوضات مباشرة وذات معنى للوصول إلى هذه الحلول. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق خلال ستة أشهر من بدء الخلافات بينهما بهذه الطريقة، يمكن عرض الخلافات بطلب من أي من الطرفين على هيئة تحكيمية من ثلاثة أعضاء.

٢- يسمي كل طرف محكماً خلال شهرين من استلام الطلب. ويختار المحكمان محكماً ثالثاً من رعايا دولة ثالثة يكون رئيساً. في حال لم يسمي أي من الطرفين محكماً خلال المدة المحددة، يمكن للطرف الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالتسمية.

٣- إذا لم يتمكن المحكمان من الوصول إلى اتفاق حول اختيار الرئيس خلال شهرين من تاريخ تسميتهما، تتم تسمية الرئيس بطلب من أي من الطرفين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

٤- في الحالات المحددة في الفقرتين (٢) و(٣) من هذه المادة، إذا تعذر على رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالمهمة المذكورة أو كان مواطناً لأي من الطرفين، تتم التسمية من قبل نائب الرئيس. وإذا تعذر على نائب الرئيس القيام بهذه المهمة أو كان مواطناً لأي من الطرفين، تتم التسمية من قبل أكبر الأعضاء سناً لدى المحكمة والذي هو من غير مواطني أي من الطرفين.

٥- للهيئة التحكيمية فترة ثلاثة أشهر من تاريخ اختيار الرئيس للاتفاق على قواعد الإجراءات المتفق مع الأحكام الأخرى لهذا الاتفاق. وفي حال غياب هذا الاتفاق، تطلب الهيئة التحكيمية من رئيس محكمة العدل الدولية تحديد قواعد الإجراءات أخذاً بعين الاعتبار قواعد إجراءات التحكيم الدولية المعترف بها بصورة عامة.

٦- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، تتم كافة الإحالات وتنتج كافة المرافعات خلال ثمانية أشهر من تاريخ اختيار الرئيس. وتصدر الهيئة التحكيمية حكمها خلال شهرين بعد تاريخ الإحالات النهائية أو تاريخ إغلاق المرافعات أيهما أحدث. وتصدر الهيئة التحكيمية أحكامها التي تكون نهائية وملزمة بأغلبية الأصوات.

٧- تدفع نفقات الرئيس والمحكمين الآخرين ونفقات الدعوى القضائية الأخرى بالتساوي من قبل الطرفين. ويمكن للهيئة التحكيمية مع ذلك أن تقرر أن يدفع أحد الطرفين نسبة أعلى من النفقات.

المادة -٦-

الحلول

- ١- إذا كان استثمار مستثمر لأحد الطرفين مؤمناً عليه ضد مخاطر غير تجارية بموجب نظام مؤسس بقانون، فإن أي حلول للمؤمن ينجم عن شروط اتفاق الضمان سيتم الاعتراف به من قبل الطرف الآخر.
- ٢- لا يخول المؤمن بممارسة أي من الحقوق غير الحقوق التي كان المستثمر يتمتع بممارستها.
- ٣- تسوى الخلافات بين طرف والضامن بموجب أحكام المادة (٧) من هذا الاتفاق.

المادة -٧-

تسوية الخلافات بين أحد الطرفين ومستثمري الطرف الآخر

- ١- إن الخلافات بين أحد الطرفين ومستثمر لطرف آخر فيما يتعلق باستثماره يتم الإخطار بها خطياً وبصورة مفصلة من قبل المستثمر إلى الطرف المضيف للاستثمار. ويقدر الإمكان يعمل المستثمر والطرف المعني على تسوية هذه الخلافات بواسطة الاستشارات والمفاوضات بنية حسنة.
 - ٢- إذا لم تتم تسوية هذه الخلافات بهذه الطريقة خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار الخطي المذكور في الفقرة (١)، يمكن عرض الخلاف، باختيار المستثمر، على:
 - أ. المركز الدولي لتسوية الخلافات (ICSID) المنشأ بموجب " معاهدة تسوية خلافات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى"، في حالة انضمام كلا الطرفين إلى هذه المعاهدة.
 - ب. هيئة تحكيمية خاصة تُولف بموجب قواعد إجراءات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCTRAL).
 - ج. هيئة التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في باريس.
- شريطة أن يكون المستثمر المعني قد رفع الخلاف أمام محاكم العدل لدى الطرف الذي هو طرف في الخلاف ولم يتم إصدار حكم نهائي حياله خلال سنة.
- تكون أحكام التحكيم نهائية وملزمة لكافة أطراف الخلاف. ويلتزم كل طرف بتنفيذ الحكم بموجب قانونه الوطني.

المادة - ٤ -

نزع الملكية والتعويض

- ١ - سوف لن تنزع ملكية الاستثمارات أو يتم تأميمها أو إخضاعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إجراءات ذات تأثير مماثل إلا بغرض النفع العام وبطريقة غير تمييزية ولقاء دفع تعويض فوري وملئ وفعال وطبقاً للإجراءات القانونية الواجبة والمبادئ العامة للمعاملة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا الاتفاق.
- ٢ - يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية للاستثمار المنزوعة ملكيته قبل صدور قرار نزع الملكية أو قبل شيوعه. ويتم دفع التعويض بدون تأخير ويجري تحويله بصورة حرة كما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة (٥).
- ٣ - يمنح مستثمرو أي من الطرفين الذين تتعرض استثماراتهم في أراضي الطرف الآخر لخسائر ناجمة عن حرب أو عصيان أو اضطراب مدني أو غيرها من الأحداث المماثلة، معاملة من قبل هذا الطرف الآخر ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي بلد ثالث، أيهما أكثر تفضيلاً، وذلك فيما يتعلق بأية إجراءات يتخذها فيما يتعلق بهذه الخسائر.

المادة - ٥ -

إعادة التحويل والتحويل

- ١ - يمنح كل طرف مستثمري الطرف الآخر التحويل الحر لكافة المبالغ المتعلقة باستثمار بما فيها على الأخص
 - أ. العوائد
 - ب. المتحصلات الناجمة عن بيع أو تصفية كل أو أي جزء من الاستثمار.
 - ج. التعويضات بموجب المادة (٤).
 - د. التسديدات ودفعات الفوائد الناجمة عن القروض المتعلقة بالاستثمارات.
 - هـ. الرواتب والأجور وغيرها من التعويضات المستلمة من قبل رعايا أحد الطرفين الذين حصلوا في أراضي الطرف الآخر على رخص العمل اللازمة المتعلقة باستثمار.
 - و. الدفعات الناجمة عن خلاف استثماري.
- ٢ - تتم التحويلات بالعملة القابلة للتحويل التي تم الاستثمار بها أو بأي عملة قابلة للتحويل وفق معدل الصرف السائد بتاريخ التحويل، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين المستثمر والطرف المضيف للاستثمار.

المادة - ٢ -

تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١ - يشجع كل طرف في أراضيهِ، قدر الإمكان، استثمارات مستثمري الطرف الآخر
- ٢ - تمنح استثمارات مستثمري كل طرف في كل الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بالحماية التامة في أراضي الطرف الآخر . ولن يعيق أي طرف وبأي حال لأسباب غير مبررة أو بإجراءات تمييزية، إدارة هذه الاستثمارات أو المحافظة عليها أو استعمالها أو التمتع بها أو توسيعها أو التصرف بها.

المادة - ٣ -

معاملة الاستثمارات

- ١ - يسمح كل طرف بقيام الاستثمارات والنشاطات المرتبطة بها على أراضيهِ على أساس ليس أقل تفضيلاً من ذلك الممنوح في حالات مماثلة إلى استثمارات مستثمري أي طرف ثالث، وذلك في إطار قوانينه وأنظمتِهِ.
- ٢ - يمنح كل طرف هذه الاستثمارات لدى إقامتها، معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة في حالات مماثلة لاستثمارات مستثمريهِ أو استثمارات مستثمري أي بلد ثالث، أيهما أكثر تفضيلاً.
- ٣ - يقوم الطرفان وضمن إطار تشريعهِما الوطني بالأخذ بعين الاعتبار طلبات دخول وإقامة الأشخاص الراغبين من أي طرف بدخول أراضي الطرف الآخر بهدف إقامة أو متابعة استثماراً ما . ويطبق ذات الشيء على مواطني أي طرف يرغبون فيما يتعلق باستثمار ما بدخول أراضي الطرف الآخر والإقامة والعمل فيها. كما تمنح طلبات تراخيص العمل الاهتمام ذاته .
- ٤ - ليس لبنود هذه المادة مفعول فيما يتعلق بالاتفاقات التالية المبرمة من قبل أي من الطرفين:
 - أ. الاتفاقات ذات الصلة بأي اتحاد جمركي حالي أو مستقبلي أو منظمة اقتصادية إقليمية أو أي اتفاقات دولية مماثلة.
 - ب. الاتفاقات المتعلقة بصورة كاملة أو رئيسية بالضرائب.

٢- يتضمن تعبير "استثمار" بموجب قوانين وأنظمة الطرف المضيف، أي نوع من الأصول وبصورة خاصة ولكن ليست حصرية:

- أ. الأسهم أو السندات أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات،
- ب. العوائد المعاد استثمارها أو المطالبات بالنقود أو أي حقوق أخرى ذات قيمة مالية وذات صلة باستثمار .
- ج. الملكية المنقولة وغير المنقولة وكذلك أية حقوق أخرى كالرهون والرهون العقارية والمدفوعات المقدمة وأية حقوق أخرى مماثلة كما هي محددة بموجب قوانين وأنظمة الطرف الذي تقع الملكية على أراضيه.
- د. حقوق الملكية الصناعية والفكرية كبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعمليات الفنية والعلامات التجارية وشهرة المحل والمعرفة والحقوق الأخرى المماثلة،
- هـ. امتيازات الأعمال الممنوحة بموجب قانون أو عقد، بما فيها الامتيازات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

يتعلق التعبير المذكور بكافة الاستثمارات المباشرة المقامة بموجب القوانين والأنظمة في أراضي الطرف الذي أقيمت فيه الاستثمارات. ويشمل تعبير " استثمار " كافة الاستثمارات التي أقيمت في أراضي طرف قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، كما هو محدد في المادة /٩/ من هذا الاتفاق .

٣- يعني تعبير " عوائد " المبالغ الناجمة عن استثمار، وتشمل بصورة خاصة ولكن ليست حصرية، الأرباح والفوائد وأرباح رأس المال والبعالات والرسوم وعوائد الأسهم.

٤- لأغراض هذا الاتفاق حصراً

تعني كلمة "سورية" وفقاً للقانون الدولي، أراضي (أراضي -ULKE) الجمهورية العربية السورية بما فيها مياهها الداخلية وبحرها الإقليمي وباطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها والتي لسورية حقوق سيادية عليها والمناطق البحرية الأخرى والتي لسورية الحق في ممارسة حقوق سيادية عليها لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ الموارد الطبيعية .

ولأغراض هذا الاتفاق حصراً :

تعني كلمة "تركيا" وفقاً للقانون الدولي، أراضي (ULKE - أراضي) الجمهورية التركية بما فيها مياهها الداخلية وبحرها الإقليمي وباطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها والتي لتركيا حقوق سيادية عليها والمناطق البحرية الأخرى ، والتي لتركيا الحق في ممارسة حقوق سيادية عليها لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ الموارد الطبيعية .

اتفاق بين

الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية

حول

التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية ، المسميتان فيما يلي بـ "الطرفين"؛

رغبة منهما بتطوير تعاون اقتصادي أكبر بينهما ، وبصورة خاصة فيما يتعلق باستثمارات مستثمري أحد الطرفين في أراضي الطرف الآخر؛

واعترافاً منهما بأن اتفاقاً حول المعاملة التي ستمنح لهذه الاستثمارات ستحفز تدفق رأس المال والتكنولوجيا والتطوير الاقتصادي بين الطرفين؛

متفقتين بأن معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات هي أمر مرغوب به يهدف المحافظة على إطار عمل مستقر للاستثمار والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن؛

وعزماً منهما على إبرام اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات؛

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة - ١ -

تعريف

لأغراض هذا الاتفاق ؛

١- يعني تعبير "مستثمر" :

أ. الأشخاص الطبيعيون الذين يستمدون وضعهم كراعيا لأي من الطرفين بموجب قانونه المطبق.

ب. الشركات أو المؤسسات أو جمعيات الأعمال المؤسسة أو المشكلة بموجب القانون النافذ لأي من الطرفين والتي تقع مراكزها الرئيسية في أراضي ذلك الطرف.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT BETWEEN
THE REPUBLIC OF TURKEY
AND
THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
CONCERNING
THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF
INVESTMENTS**

The Republic of Turkey and the Syrian Arab Republic, hereinafter called the Parties

Desiring to promote greater economic cooperation between them, particularly with respect to investment by investors of one Party in the territory of the other Party

Recognizing that agreement upon the treatment to be accorded such investment will stimulate the flow of capital and technology and the economic development of the Parties

Agreeing that fair and equitable treatment of investment is desirable in order to maintain a stable framework for investment and maximum effective utilization of economic resources, and

Having resolved to conclude an agreement concerning the encouragement and reciprocal protection of investments,

Hereby agree as follows

ARTICLE I

Definitions

For the purpose of this Agreement;

1. The term "investor" means:

(a) natural persons deriving their status as nationals of either Party according to its applicable law,

(b) corporations, firms or business associations incorporated or constituted under the law in force of either of the Parties and having their headquarters in the territory of that Party.

2. The term "investment", in conformity with the hosting Party's laws and regulations, shall include every kind of asset in particular, but not exclusively:

(a) shares, stocks or any other form of participation in companies,

(b) returns reinvested, claims to money or any other rights having financial value related to an investment.

(c) movable and immovable property, as well as any other rights as mortgages, liens, pledges and any other similar rights as defined in conformity with the laws and regulations of the Party in whose territory the property is situated,

(d) industrial and intellectual property rights such as patents, industrial designs, technical processes, as well as trademarks, goodwill, know-how and other similar rights,

(e) business concessions conferred by law or by contract, including concessions related to natural resources.

The said term shall refer to all direct investments made in accordance with the laws and regulations in the territory of the Party where the investments are made. The term "investment" covers all investments made in the territory of a Party before or after enter into force of this Agreement, as specified in Article IX in this Agreement.

3. The term "returns" means the amounts yielded by an investment and includes in particular, though not exclusively, profit, interest, capital gains, royalties, fees and dividends.

4. For the purpose of this Agreement exclusively,

The term “Turkey” means, in accordance with international law, the territory (ülke - أراضي) of the Republic of Turkey including its internal waters, territorial sea, the subsoil thereof and the airspace above them on which Turkey has sovereign rights and other maritime areas on which Turkey has the right to exercise sovereign rights for the purpose of exploration, exploitation and conservation of natural resources.

For the purpose of this Agreement exclusively,

The term “Syria” means, in accordance with international law, the territory (أراضي -ülke) of the Syrian Arab Republic including its internal waters, territorial sea, the subsoil thereof and the airspace above them on which Syria has sovereign rights and other maritime areas on which Syria has the right to exercise sovereign rights for the purpose of exploration, exploitation and conservation of natural resources.

ARTICLE II

Promotion and Protection of Investments

1. Each Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Party.
2. Investments of investors of each Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection in the territory of the other Party. Neither Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, extension, or disposal of such investments.

ARTICLE III

Treatment of Investments

1. Each Party shall permit in its territory investments, and activities associated therewith, on a basis no less favourable than that accorded in similar situations to investments of investors of any third country, within the framework of its laws and regulations.
2. Each Party shall accord to these investments, once established, treatment no less favourable than that accorded in similar situations to investments of its investors or to investments of investors of any third country, whichever is the most favourable.

3. The Parties shall within the framework of their national legislation give sympathetic consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Party who wish to enter the territory of the other Party in connection with the making and carrying through of an investment; the same shall apply to nationals of either Party who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Party and sojourn there to take up employment. Application for work permits shall also be given sympathetic consideration.

4. The provisions of this Article shall have no effect in relation to following agreements entered into by either of the Parties:

- (a) relating to any existing or future customs unions, regional economic organization or similar international agreements,
- (b) relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE IV

Expropriation and Compensation

1. Investments shall not be expropriated, nationalized or subject, directly or indirectly, to measures of similar effects except for a public purpose, in a non-discriminatory manner, upon payment of prompt, adequate and effective compensation, and in accordance with due process of law and the general principles of treatment provided for in Article III of this Agreement.

2. Compensation shall be equivalent to the market value of the expropriated investment before the expropriatory action was taken or became known. Compensation shall be paid without delay and be freely transferable as described in paragraph 2 Article V.

3. Investors of either Party whose investments suffer losses in the territory of the other Party owing to war, insurrection, civil disturbance or other similar events shall be accorded by such other Party treatment no less favourable than that accorded to its own investors or to investors of any third country, whichever is the most favourable treatment, as regards any measures it adopts in relation to such losses.

ARTICLE V

Repatriation and Transfer

1. Each Party shall grant to investors of the other Party the free transfer of all payments relating to an investment, including more particularly:

(a) returns,

(b) proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment,

(c) compensation pursuant to Article IV,

(d) reimbursements and interest payments deriving from loans in connection with investments,

(e) salaries, wages and other remunerations received by the nationals of one Party who have obtained in the territory of the other Party the corresponding work permits relative to an investment,

(f) payments arising from an investment dispute.

2. Transfers shall be made in the convertible currency in which the investment has been made or in any convertible currency at the rate of exchange in force at the date of transfer, unless otherwise agreed by the investor and the hosting Party.

ARTICLE VI

Subrogation

1. If the investment of an investor of one Party is insured against non-commercial risks under a system established by law, any subrogation of the insurer, which stems from the terms of the insurance agreement, shall be recognized by the other Party.

2. The insurer shall not be entitled to exercise any rights other than the rights, which the investor would have been entitled to exercise.

3. Disputes between a Party and an insurer shall be settled in accordance with the provisions of Article VII of this Agreement.

ARTICLE VII

Settlement of Disputes Between One Party and Investors of the Other Party

1. Disputes between one of the Parties and an investor of the other Party, in connection with his investment, shall be notified in writing, including detailed information, by the investor to the recipient Party of the investment. As far as possible, the investor and the concerned Party shall endeavor to settle these disputes by consultations and negotiations in good faith.

2. If these disputes, cannot be settled in this way within six months following the date of the written notification mentioned in paragraph 1, the dispute can be submitted, as the investor may choose, to:

(a) the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) set up by the " Convention on Settlement of Investment Disputes Between States and Nationals of other States", in case both Parties become signatories of this Convention,

(b) an ad hoc court of arbitration laid down under the Arbitration Rules of Procedure of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL),

(c) the Court of Arbitration of the Paris International Chamber of Commerce,

provided that, if the investor concerned has brought the dispute before the court of justice of the party to dispute and a final award has not been rendered within one year.

3. The arbitration awards shall be final and binding for all parties in dispute. Each Party commits itself to execute the award according to its national law.

ARTICLE VIII

Settlement of Disputes Between the Parties

1. The Parties shall seek in good faith and a spirit of cooperation a rapid and equitable solution to any dispute between them concerning the interpretation or application of this Agreement. In this regard, the Parties agree to engage in direct and meaningful negotiations to arrive at such solutions. If the Parties cannot reach an agreement within six months after the beginning of disputes between themselves through the foregoing procedure, the disputes may be submitted, upon the request of either Party, to an arbitral tribunal of three members.
2. Within two months of receipt of a request, each Party shall appoint an arbitrator. The two arbitrators shall select a third arbitrator as Chairman, who is a national of a third State. In the event either Party fails to appoint an arbitrator within the specified time, the other Party may request the President of the International Court of Justice to make the appointment.
3. If both arbitrators cannot reach an agreement about the choice of the Chairman within two months after their appointment, the Chairman shall be appointed upon the request of either Party by the President of the International Court of Justice.
4. If, in the cases specified under paragraphs (2) and (3) of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Party, the appointment shall be made by the Vice-President, and if the Vice-President is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Party, the appointment shall be made by the most senior member of the Court who is not a national of either Party.
5. The tribunal shall have three months from the date of the selection of the Chairman to agree upon rules of procedure consistent with the other provisions of this Agreement. In the absence of such agreement, the tribunal shall request the President of the International Court of Justice to designate rules of procedure, taking into account generally recognized rules of international arbitral procedure.
6. Unless otherwise agreed, all submissions shall be made and all hearings shall be completed within eight months of the date of selection of the Chairman, and the tribunal shall render its decision within two months after the date of the final submissions or the date of the closing of the hearings, whichever is later. The arbitral tribunal shall reach its decisions, which shall be final and binding, by a majority of votes.
7. Expenses incurred by the Chairman, the other arbitrators, and other costs of the proceedings shall be paid for equally by the Parties. The tribunal may, however, at its discretion, decide that a higher proportion of the costs be paid by one of the Parties.

8. A dispute shall not be submitted to an international arbitration court under the provisions of this Article, if the same dispute has been brought before another international arbitration court under the provisions of Article VII and is still before the court. This will not impair the engagement in direct and meaningful negotiations between both Parties.

ARTICLE IX

Scope of Application

This Agreement shall apply to investments in the territory of one Party, made in accordance with its national laws and regulations, by investors of the other Party, whether prior to, or after the entry into force of the present Agreement. However, the Agreement shall not apply to disputes that have arisen before entry into force.

ARTICLE X

Entry into Force

1. Each Party shall notify the other in writing of the completion of the constitutional formalities required in its territory for the entry into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the latter of the two notifications. It shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force unless terminated in accordance with paragraph 2 of this Article.

2. Either Party may, by giving one year's written notice to the other Party, terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter.

3. This Agreement may be amended by written agreement between the Parties. Any amendment shall enter into force when each Party has notified the other that it has completed all internal requirements for entry into force of such amendment.

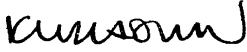
4. With respect to investments made or acquired prior to the date of termination of this Agreement and to which this Agreement otherwise applies, the provisions of all of the other Articles of this Agreement shall thereafter continue to be effective for a further period of ten years from such date of termination.

IN WITNESS WHEREOF, the respective plenipotentiaries have signed this Agreement.

DONE at Ankara on the day of January 06,2004 in the Turkish, Arabic and English languages all of which are equally authentic.

In case of any conflict of interpretation the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF TURKEY**



Minister of State

Kürşat Tüzmen

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE SYRIAN ARAP REPUBLIC**



Minister of Tourism

Dr. Saadalla Agha AL kalaa

[TURKISH TEXT – TEXTE TURC]

TÜRKİYE CUMHURİYETİ
VE
SURİYE ARAP CUMHURİYETİ
ARASINDA
YATIRIMLARIN KARŞILIKLI TEŞVİKİ VE KORUNMASINA İLİŞKİN
ANLAŞMA

Türkiye Cumhuriyeti ve Suriye Arap Cumhuriyeti, bundan sonra “Taraflar” olarak anılacaklardır.

Özellikle bir Taraf yatırımcılarının, diğer Tarafın ülkesinde yapacakları yatırımlarla ilgili olmak üzere, aralarındaki ekonomik işbirliğini artırma arzusu ile,

Anılan yatırımların tabi olacağı uygulamalara ilişkin bir anlaşma akdinin, sermaye ve teknoloji akımı ile Tarafların ekonomik gelişimini teşvik edeceğini kabul ederek,

İstikrarlı bir yatırım ortamı sürdürmek ve ekonomik kaynakların en etkin biçimde kullanılmasını sağlamak üzere, yatırımların adil ve hakkaniyete uygun muameleyle tabi tutulmasının gerektiği hususunda mutabık kalarak ve

Yatırımların teşviki ve karşılıklı korunması için bir anlaşma yapılması kararıyla,

Aşağıdaki şekilde anlaşmaya varmışlardır:

MADDE I

Tanımlar

İşbu Anlaşmada:

1. "Yatırımcı" terimi:

(a) Taraflardan her birinin yürürlükteki hukukuna göre vatandaşı sayılan gerçek kişileri,

(b) Taraflardan her birinin yürürlükteki hukukuna uygun olarak kurulmuş veya teşekkül etmiş ve genel idare merkezleri o Tarafın ülkesinde bulunan, şirketleri, firmaları ya da iş ortaklıklarını ifade eder.

2. "Yatırım" terimi, ev sahibi Tarafın kanun ve mevzuatına uygun olarak yatırılan her türlü malvarlığını, ve özellikle, bunlarla kısıtlı olmamak koşuluyla, aşağıdakileri içerir:

(a) hisseler, hisse senetleri ya da şirketlere iştirakin diğer şekilleri;

(b) yeniden yatırımda kullanılan gelirler, para alacakları veya bir yatırımla ilgili mali değeri olan diğer haklar;

(c) mülkün ülkesinde bulunduğu Tarafın kanunlarına ve mevzuatına uygun olarak tanımlanmış taşınır ve taşınmaz mallar, aynı zamanda ipotek, haciz, rehin ve diğer benzeri haklar ;

(d) patentler, sınai tasarımlar, teknik prosesler gibi sınai ve fikri mülkiyet hakları yanında ticari markalar, peştemaliye ve know-how ve diğer benzer haklar;

(e) doğal kaynaklarla ilgili olarak verilmiş imtiyazlarını da kapsayacak şekilde, kanunla veya sözleşmeyle sağlanan iş imtiyazları.

Anılan terim, ülkesinde yatırım yapılan Tarafın kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak yapılan tüm doğrudan yatırımları ifade etmektedir. "Yatırım" terimi, işbu Anlaşmanın IX.Maddesi'nde belirtildiği şekilde, işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesinden önce veya sonra bir Tarafın ülkesinde yapılmış tüm yatırımları içerir.

3. "Gelirler" terimi, bir yatırımdan elde edilen ve bunlarla kısıtlı olmamak kaydıyla, kar, faiz, sermaye kazançları, royaltiler, ücretler ve temettüleri ifade eder.

4. Münhasıran işbu Anlaşmanın amaçları bakımından,

“ Türkiye” terimi, uluslararası hukuka uygun olarak, Türkiye'nin üzerinde egemenlik hakları bulunan içsuları, karasuları ve bunların altındaki toprağı ve üzerindeki hava sahasını içermek üzere Türkiye Cumhuriyeti'nin ülkesini ve Türkiye'nin tabii kaynakların araştırılması, işletilmesi ve korunması konularında üzerinde egemenlik haklarını icra ettiği diğer deniz alanlarını ifade eder.

Münhasıran işbu Anlaşmanın amaçları bakımından,

“ Suriye” terimi, uluslararası hukuka uygun olarak, Suriye'nin üzerinde egemenlik hakları bulunan içsuları, karasuları ve bunların altındaki toprağı ve üzerindeki hava sahasını içermek üzere Suriye Arap Cumhuriyeti'nin ülkesini ve Suriye'nin tabii kaynakların araştırılması, işletilmesi ve korunması konularında üzerinde egemenlik haklarını icra ettiği diğer deniz alanlarını ifade eder.

MADDE II

Yatırımların Tesviki ve Korunması

1. Her bir Taraf ülkesindeki diğer Tarafın yatırımcılarının yatırımlarını mümkün olduğunca teşvik edecektir.
2. Her bir Tarafın yatırımcılarının yatırımları her zaman adil ve eşit muameleye tabi olacak ve diğer Tarafın ülkesinde tam korumaya sahip olacaktır. Hiç bir Taraf bu gibi yatırımların yönetimine, sürdürülmesine, kullanımına, tasarrufuna, genişletilmesine veya elden çıkarılmasına makul olmayan veya ayrımcı tedbirlerle hiç bir şekilde engel olmayacaktır.

MADDE III

Yatırımlara Uygulanacak Muamele

1. Her bir Taraf, kendi ülkesindeki yatırımlara ve bunlarla bağlantılı faaliyetlere, herhangi üçüncü bir ülkenin yatırımcılarının yatırımlarına benzer durumda uygulanandan daha az elverişli olmayan koşullarda, ilgili kanun ve nizamlarına uygun olarak izin verecektir.
2. Her bir taraf, gerçekleştirilmiş olan bu yatırımlara; kendi yatırımcılarının ya da herhangi bir üçüncü ülke yatırımcılarının yatırımlarına, benzer durumda uygulanandan - hangisi daha elverişli ise- daha az elverişli olmayan bir muamele uygulanmasını sağlayacaktır.
3. Taraflar ulusal mevzuatları çerçevesinde, bir yatırımla ilgili olarak ülkesine girmek isteyen diğer Tarafın vatandaşı kişilerin ülkeye giriş ve ikameti için yaptıkları başvuruları iyi niyetle değerlendirecektir. Aynı muamele bir yatırımla ilgili olarak diğer Tarafın ülkesine girmek ve çalışmak üzere ikamet etmek isteyen herhangi bir Tarafın vatandaşlarına da uygulanacaktır. Çalışma izinleri de iyi niyetle değerlendirilecektir.

4. İşbu Madde'nin hükümleri Taraflardan birinin taraf olduğu aşağıda belirtilen anlaşmalar bakımından hüküm ifade etmeyecektir:

- (a) herhangi bir mevcut veya gelecekte kurulacak gümrük birliği, bölgesel ekonomik örgüt veya benzer uluslararası anlaşmalar,
- (b) kısmen veya tamamen vergilendirme ile ilgili anlaşmalar.

MADDE IV

Kamulaştırma ve Tazminat

1. Yatırımlar, kamu yararı amacıyla, ayrımcı olmayacak biçimde, zamanında, yeterli ve etkin tazminat ödeyerek ve yürürlükteki hukuk çerçevesinde ve işbu Anlaşmanın III'üncü Maddesinde belirtilen genel ilkelere uygun olarak yapılan işlemler dışında, kamulaştırma, devletleştirme veya doğrudan veya dolaylı olarak benzeri etkileri yaratan uygulamalara maruz bırakılmayacaktır.

2. Söz konusu tazminat, kamulaştırılan yatırımın kamulaştırma işleminin uygulanmasından veya kamulaştırmanın öğrenilmesinden hemen önceki piyasa değerine eşit olacaktır. Tazminat gecikmesiz olarak ödenecek ve Madde V paragraf 2'de tanımlandığı gibi serbestçe transfer edilebilir olacaktır.

3. Yatırımları, savaş, ayaklanma, iç karışıklıklar veya diğer benzer olaylar nedeniyle diğer Tarafın ülkesinde zarara uğrayan Taraflardan birinin yatırımcıları, diğer Tarafça, söz konusu zararların karşılanması bakımından kendi yatırımcılarına ya da herhangi bir üçüncü ülke yatırımcılarına gösterdiği muameleden daha az elverişli olmamak kaydıyla, hangisi daha elverişli ise, o muameleye tabi tutulacaktır.

MADDE V

Ülkesine İade ve Transfer

1. Her bir Taraf, özellikle aşağıdakileri içermek üzere, diğer Tarafın yatırımcılarına, bir yatırımla ilgili bütün ödemelerin serbestçe transferini garanti edecektir.

- (a) gelirler,
- (b) bir yatırımın tamamının veya bir kısmının satışı veya tasfiyesinden elde edilen meblağlar,
- (c) Madde IV çerçevesinde ödenecek tazminatlar,
- (d) yatırımlarla ilgili olarak alınmış kredilerin ana para ve faiz ödemeleri,

(e) diğ er Tarafın ÷lkesinde, bir yatırımla ilgili uygun çalıřma izinlerini almıř olan bir Tarafın vatandařlarının aldıkları maař, ücret ve diğ er gelirleri,

(f) bir yatırım uyuřmazlıđından kaynaklanan ödemeler.

2. Transferler, aksi yatırımcı ve ev sahibi Tarafça kararlařtırılmadıđa, yatırımın yapılmıř olduđu konvertibl para birimi veya herhangi bir konvertibl para birimiyle transferin yapıldıđı tarihte geçerli olan döviz kuru üzerinden yapılacaktır.

MADDE VI

Halefiyet

1. Eđer bir Taraf yatırımcısının yatırımı, ticari olmayan risklere karřı kanuni bir sistem dahilinde sigorta edilmiře, sigortalayanın ilgili sigorta anlaşmasının şartlarından kaynaklanan her türlü halefiyeti diğ er Tarafça tanınacaktır.

2. Sigortalayan, yatırımcının kullanmaya yetkili olabileceđi haklar dıřında hiç bir hakkı kullanmaya yetkili olmayacaktır.

3. Bir Taraf ile sigortalayan arasındaki uyuřmazlıklar, iř bu Anlaşmanın VII. Maddesi hükümleri uyarınca çözümlenecektir.

MADDE VII

Bir Taraf ile Diğ er Tarafın Yatırımcısı Arasındaki Uyuřmazlıkların Çözümü

1. Taraflardan biri ile diğ er Tarafın bir yatırımcısı arasındaki o yatırımcının yatırımı ile ilgili olarak çıkan ihtilaflar, yatırımcı tarafından ev sahibi Tarafa ayrıntılı bilgi içerecek řekilde yazılı olarak bildirilecektir. Mümkün olduđunca, yatırımcı ve ilgili Taraf bu uyuřmazlıkları, iyi niyetli karřılıklı görüřme ve müzakereler yoluyla çözümlenmeye çalıřacaklardır.

2. Eđer uyuřmazlıklar, birinci paragrafta belirtilen yazılı bildirim tarihinden itibaren altı ay içinde, bu yolla çözümlenemezse; ve sözkonusu yatırımcının uyuřmazlıđı uyuřmazlıđa taraf olan tarafın mahkemelerine sunmuř ve nihai bir kararın bir yıl içinde alınmamıř olması halinde, uyuřmazlık, yatırımcının seçebileceđi ařađıdaki mercilere sunulabilir:

a) Her iki Tarafında bu Sözleşmeye imzacı olmaları halinde, “Devletler ile Diğ er Devletlerin Vatandařları Arasındaki Yatırım Uyuřmazlıklarının Çözümü Sözleşmesi” ile kuruluř olan Yatırım Uyuřmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkezi (ICSID),

(b) Birleşmiş Milletler Uluslararası Ticaret Hukuku Komisyonu'nun Tahkim Kurallarına göre bu maksatla kurulacak bir tahkim mahkemesi (UNCITRAL), veya

(c) Paris Uluslararası Ticaret Odası Tahkim Mahkemesi.

3. Tahkim kararı; uyuşmazlığın bütün tarafları için kesin ve bağlayıcı olacaktır. Herbir Taraf verilen kararın milli hukuku çerçevesinde yerine getirecektir.

MADDE VIII

Taraflar Arasındaki Uyuşmazlıkların Çözümü

1. Taraflar, işbu Anlaşmanın yorumu veya uygulaması ile ilgili aralarındaki her türlü uyuşmazlığa iyi niyet ve işbirliği ruhu içinde, çabuk ve adil çözüm arayacaklardır. Bu bakımdan, Taraflar bu tür çözümlere ulaşmak için doğrudan ve anlamlı görüşmeler yapmayı kabul ederler. Eğer Taraflar, aralarında uyuşmazlığın başladığı tarihten itibaren altı ay içinde bu yöntemle uzlaşmaya varamazlarsa, uyuşmazlık Taraflardan birinin talebi üzerine, üç üyeli bir tahkim heyetine sunulabilir.

2. Talebin alınmasından itibaren iki ay içinde, her bir Taraf birer hakem tayin edecektir. Bu iki hakem, üçüncü bir ülke vatandaşı olan üçüncü bir hakemi Başkan olarak seçeceklerdir. Taraflardan biri belirlenen süre içinde bir hakem tayin edemezse, diğer Taraf, Uluslararası Adalet Divanı Başkanından bu tayini yapmasını talep edebilir.

3. Eğer iki hakem, atanmalarından itibaren iki ay içinde Heyet Başkanının seçimi konusunda anlaşma sağlayamazlarsa, Heyet Başkanı, Taraflardan birinin talebi üzerine Uluslararası Adalet Divanı Başkanı tarafından seçilecektir.

4. Uluslararası Adalet Divanı Başkanı, işbu Maddenin ikinci ve üçüncü paragraflarında belirtilen hallerde görevini yerine getirmekten alıkonulursa veya bu şahıs Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Başkan Yardımcısı tarafından yapılacaktır ve Başkan Yardımcısı da anılan görevi yerine getirmekten alıkonulursa veya Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Taraflardan birinin vatandaşı olmayan en kıdemli Divan üyesi tarafından yapılacaktır.

5. Tahkim Heyeti Heyet Başkanının seçildiği tarihten itibaren tercihen üç ay içinde, işbu Anlaşmanın diğer maddeleriyle tutarlı olacak şekilde usul kuralları üzerinde anlaşmaya varacaklardır. Böyle bir anlaşmanın sağlanmaması halinde, Tahkim Heyeti, uluslararası tahkim usulü kurallarını dikkate alarak usul kurallarını tayin etmesini Uluslararası Adalet Divanı Başkanından talep edecektir.

6. Aksi kararlaştırılmadıkça, Başkanın seçildiği tarihten itibaren sekiz ay içinde, bütün beyanlar yapılacak, bütün duruşmalar tamamlanacak ve Tahkim Heyeti-hangisi daha sonra gerçekleşirse- son beyanlardan veya duruşmaların bittiği tarihten sonra iki ay içinde karara varacaktır. Tahkim Heyeti, nihai ve bağlayıcı olacak kararını oy çokluğu ile alacaktır.

7. Başkanın, diğer hakemlerin masrafları ve yargılama ile ilgili diğer masraflar Taraflarca eşit olarak ödenecektir. Bununla birlikte, Tahkim Heyeti giderlerin daha yüksek bir oranının Taraflardan biri tarafından ödenmesine re'sen karar verebilir.

8. Eğer bir uyuşmazlık, işbu Anlaşmanın VII. Maddesi hükümlerine uyarınca bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmuşsa ve hala mahkeme önündeyse, aynı uyuşmazlık işbu Madde hükümleri uyarınca başka bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmayacaktır. Bu, her iki Taraf arasında doğrudan ve anlamlı görüşmeler yoluyla bağlantı kurmayı engellemeyecektir.

MADDE IX

Uygulama Alanı

İşbu Anlaşma, milli kanun ve nizamlarına uygun olarak, bir Tarafın ülkesinde, diğer Tarafın yatırımcılarınca, işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesinden önce veya sonra yapılmış yatırımlara uygulanacaktır. Bununla birlikte, Anlaşma, yürürlüğe girmesinden önce ortaya çıkan uyuşmazlıklara uygulanmayacaktır.

MADDE X

Yürürlüğe Girme

1. Her bir Taraf diğerine, işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesi için ülkesinde gereken anayasal işlemlerin tamamlandığını yazılı olarak bildirecektir. İşbu Anlaşma, iki bildirimden sonuncusunun tarihinde yürürlüğe girecektir. Anlaşma on yıllık bir dönem için yürürlükte kalacak ve bu Maddenin ikinci paragrafına göre sona erdirilmediği sürece yürürlükte kalacaktır.
2. Taraflardan her biri yazılı olarak diğer Tarafa bir yıl öncesinden feshi ihbarda bulunarak, Anlaşmayı ilk on yıllık dönemin sonunda veya bundan sonra her an sona erdirilebilir.
3. İşbu Anlaşma Taraflar arasında yazılı bir anlaşma ile değiştirilebilir. Herhangi bir değişiklik, Taraflardan her birinin diğer Tarafa değişikliğin yürürlüğe girmesi için gerekli tüm dahili formaliteleri tamamladığını bildirmesi üzerine yürürlüğe girecektir.
4. İşbu Anlaşmanın sona erme tarihinden önce yapılan ya da gerçekleşen ve bu Anlaşmanın uygulanacağı yatırımlarla ilgili olarak, bu Anlaşmanın diğer bütün Maddelerinin hükümleri, söz konusu sona erme tarihinden itibaren ilave bir on yıl daha yürürlükte kalacaktır.

Bu Anlaşmayı Tarafların tam yetkili temsilcileri, huzurlarında imzalamışlardır

6 Ocak 2004 tarihinde, Ankara'da, her biri aynı derecede asıl olmak üzere, Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde imzalanmıştır

Yorumlamada uyumsuzluk halinde İngilizce metin esas alınacaktır

TÜRKİYE CUMHURİYETİ
HÜKÜMETİ ADINA

SURİYE ARAP CUMHURİYETİ
HÜKÜMETİ ADINA



Devlet Bakanı
Kürşat Tüzmen



Turizm Bakanı
Dr. Saadalla Agha AL kalaa

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE TURQUE ET LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

La République turque et la République arabe syrienne, ci-après dénommées les « Parties »,

Désireuses d'intensifier la coopération économique entre elles, notamment en ce qui concerne les investissements réalisés par des investisseurs d'une Partie sur le territoire de l'autre Partie,

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement à réserver à ces investissements stimulera les flux de capitaux et de technologies ainsi que le développement économique des Parties,

Convenant qu'un traitement juste et équitable des investissements est souhaitable afin de disposer d'un cadre stable pour les investissements et l'utilisation efficace des ressources économiques, et

Décidées à conclure un accord sur la promotion et la protection réciproque des investissements,

Sont convenues de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investisseurs » s'entend :

(a) Des personnes physiques qui ont statut de résident dans l'une des Parties, conformément à la législation applicable;

(b) Des sociétés, entreprises ou associations commerciales constituées ou organisées suivant le droit de l'une des Parties et qui ont leur siège sur le territoire de cette Partie.

2. Le terme « investissements », conformément à la législation et à la réglementation de la Partie d'accueil, désigne tout type d'actifs et, en particulier, mais non exclusivement, les suivants :

(a) Les actions ou toute autre forme de participation dans des sociétés;

(b) Les revenus d'investissements réinvestis, créances numéraires ou autres droits ayant une valeur financière liés à un investissement;

(c) Les biens meubles et immeubles, ainsi que tous autres droits, tels que les hypothèques, nantissements, privilèges et tous droits analogues, tels que définis conformément aux lois et réglementations de la Partie sur le territoire de laquelle les biens sont situés;

(d) Les droits de propriété industrielle et intellectuelle, tels que brevets, modèles industriels, marques commerciales, fonds de commerce, procédés techniques, savoir-faire, clientèle et tous autres droits similaires;

(e) Les concessions économiques octroyées par la loi ou en vertu d'un contrat, y compris celles relatives à des ressources naturelles.

Ce terme fait référence à tous les investissements directs effectués conformément aux lois et réglementations sur le territoire de la Partie où les investissements sont effectués. Le terme « investissements » couvre tous les investissements réalisés sur le territoire d'une Partie avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord, comme spécifié à l'article IX du présent Accord.

3. Le terme « revenu des investissements » s'entend du produit d'un investissement et comprend en particulier, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, plus-values, redevances, commissions et dividendes.

4. Aux fins du présent Accord exclusivement,

Le terme « Turquie » désignera, conformément aux lois internationales, le territoire (ülke) de la République turque, en ce compris ses eaux intérieures, ses eaux territoriales, leur sous-sol et espace aérien sur lesquels la Turquie exerce des droits souverains, ainsi que les autres zones maritimes sur lesquelles la Turquie a des droits souverains à des fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Aux fins du présent Accord exclusivement,

Le terme « Syrie » désignera, conformément aux lois internationales, le territoire (ülke) de la République arabe syrienne, en ce compris ses eaux intérieures, ses eaux territoriales, leur sous-sol et espace aérien sur lesquels la Syrie exerce des droits souverains, ainsi que les autres zones maritimes sur lesquelles la Syrie a des droits souverains à des fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Article II. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie pourra, sur son territoire, promouvoir, dans toute la mesure du possible, les investissements des investisseurs de l'autre Partie.

2. Les investissements des investisseurs de chaque Partie feront l'objet, en permanence, d'un traitement juste et équitable et bénéficieront de l'entière protection sur le territoire de l'autre Partie. Aucune Partie ne pourra entraver, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'utilisation, l'usage, l'extension ou la disposition desdits investissements.

Article III. Traitement des investissements

1. Chaque Partie autorise, sur son territoire, les investissements et les activités qui y sont liées, sur une base qui n'est pas moins favorable que celle accordée dans des circonstances similaires aux investissements d'investisseurs d'un pays tiers, dans le cadre de sa législation et de sa réglementation.

2. Chaque Partie accorde à ces investissements, une fois effectués, un traitement qui n'est pas moins favorable que celui accordé dans des situations similaires, aux investissements de ses investisseurs ou à ceux d'investisseurs d'un pays tiers quelconque, selon la formule la plus favorable.

3. Les Parties s'engagent, dans le cadre de leur législation nationale, à considérer avec bienveillance les demandes d'entrée et de séjour de personnes de l'une ou l'autre

Partie qui souhaite entrer sur le territoire de l'autre Partie en liaison avec la réalisation d'investissements. Il en va de même pour les ressortissants de l'une ou l'autre Partie qui, en liaison avec un investissement, souhaitent entrer sur le territoire de l'autre Partie et y séjourner pour y exercer un emploi. Les demandes de permis de travail seront également considérées avec bienveillance.

4. Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux privilèges octroyés aux termes des accords suivants que les Parties peuvent avoir contractés :

(a) Ceux concernant une union douanière, présente ou future, une organisation économique régionale ou tout accord international similaire;

(b) Ceux relatifs en totalité ou en partie à l'imposition fiscale.

Article IV. Expropriation et compensation

1. Les investissements ne sont pas expropriés, nationalisés ou soumis, directement ou indirectement, à des mesures ayant des effets analogues, si ce n'est pour des motifs d'utilité publique, de manière non discriminatoire, moyennant paiement rapide d'une indemnité appropriée et effective, et conformément à la législation en vigueur et aux principes généraux en matière de traitement figurant à l'article III du présent Accord.

2. L'indemnité doit représenter la juste valeur marchande de l'investissement exproprié avant l'adoption ou la publication de la mesure d'expropriation. Elle est versée sans retard et est librement transférable, comme indiqué au paragraphe 2 de l'article V.

3. Les investisseurs d'une Partie dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie ont subi des dommages pour cause de guerre, d'insurrection, de troubles civils et autres événements analogues, se voient accorder par cette autre Partie un traitement qui n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un pays tiers, selon le traitement le plus favorable du point de vue des mesures adoptées pour ce type de dommages.

Article V. Rapatriement et transfert

1. Chaque Partie accorde aux investisseurs de l'autre Partie le libre transfert de tous les paiements liés à un investissement, y compris plus particulièrement :

a) Les revenus des investissements;

b) Le produit de la vente ou de la liquidation, totale ou partielle, des investissements;

c) Les indemnités prévues à l'article 4;

d) Les remboursements et les paiements à titre d'intérêt découlant de prêts liés aux investissements;

e) Les salaires, traitements et autres rémunérations perçus par les ressortissants d'une Partie qui ont obtenu sur le territoire de l'autre Partie les permis nécessaires de travail lié à un investissement;

f) Les paiements découlant d'un différend en matière d'investissement.

2. Les transferts sont effectués dans la devise convertible dans laquelle a été réalisé l'investissement ou en toute autre devise convertible au taux de change en vigueur à la

date du transfert sauf dispositions contraires convenues entre l'investisseur et la Partie d'accueil.

Article VI. Subrogation

1. Si l'investissement effectué par un investisseur d'une Partie est assuré contre les risques non commerciaux, suivant un régime établi par la loi, l'autre Partie reconnaît la subrogation de l'assureur, découlant des conditions du contrat d'assurance.

2. L'assureur ne peut exercer d'autres droits que ceux qu'aurait pu exercer l'investisseur.

3. Les différends entre une Partie et un assureur sont résolus conformément aux dispositions de l'article VII du présent Accord.

Article VII. Règlement des différends entre une Partie et des investisseurs de l'autre Partie

1. Les différends entre une des Parties et un investisseur de l'autre Partie ayant trait à un investissement sont notifiés par écrit, accompagnés de renseignements détaillés, par l'investisseur à la Partie qui reçoit l'investissement. L'investisseur et la Partie en cause s'efforcent, dans la mesure du possible, de résoudre ces différends au moyen de consultations et de négociations menées de bonne foi.

2. Si ces différends ne peuvent être résolus de cette manière dans un délai de six mois à compter de la date de la notification écrite mentionnée au paragraphe 1, ils sont soumis, au choix de l'investisseur :

(a) Au Centre international de règlement des différends en matière d'investissements (CIRDI) créé par la « Convention sur les règlements des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États » si les deux Parties signent cette Convention;

(b) À un tribunal arbitral spécial institué par le Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI);

(c) À la Cour d'arbitrage de la Chambre de commerce international de Paris; à condition que l'investisseur concerné ait soumis le différend au tribunal de la partie au différend et qu'un jugement définitif n'ait pas été rendu dans un délai d'un an.

3. Les sentences arbitrales sont définitives et contraignantes pour toutes les Parties au différend. Chaque Partie s'engage à exécuter les décisions conformément à sa législation nationale.

Article VIII. Règlement de différends entre les Parties

1. Les Parties s'efforcent de bonne foi et dans un esprit de coopération de parvenir à une solution rapide et équitable de tout différend qui pourrait surgir entre elles en ce qui concerne l'interprétation ou l'application du présent Accord. À cet effet, elles conviennent d'ouvrir des négociations directes et sérieuses afin de parvenir à une telle solution. Si les Parties ne parviennent pas à un accord en suivant la procédure susmentionnée dans

les six mois suivant le début des différends, ceux-ci peuvent être soumis, à la requête de l'une quelconque des Parties, à un tribunal arbitral composé de trois membres.

2. Dans un délai de deux mois à compter de la réception de la demande, chaque Partie nomme un arbitre. Les deux arbitres désignent à titre de président un troisième arbitre qui est un national d'un État tiers. Si une des Parties ne nomme pas son arbitre dans le délai fixé, l'autre Partie peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à cette nomination.

3. Si les deux arbitres ne parviennent pas à un accord sur l'élection du président dans les deux mois suivant leur nomination, ce dernier est nommé, à la demande de l'une quelconque des Parties, par le Président de la Cour internationale de Justice.

4. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 2 et 3 du présent article, le Président de la Cour internationale de Justice est empêché d'exercer cette fonction ou s'il est un ressortissant de l'une quelconque des Parties, le Vice-Président procède à la nomination et, si le Vice-Président est lui-même empêché d'exercer cette fonction ou s'il est un ressortissant de l'une quelconque des Parties, le membre de la Cour le plus ancien, qui n'est un national d'aucune des Parties, procède à la nomination.

5. Le tribunal dispose de trois mois à partir de la date de sélection du Président pour établir d'un commun accord un règlement qui soit compatible avec les autres dispositions du présent Accord. En l'absence d'un tel accord, le tribunal demande au Président de la Cour internationale de Justice d'établir ce règlement en tenant compte des règles de procédure arbitrale internationale généralement reconnues.

6. Sauf accord contraire, toutes les demandes doivent être formulées et toutes les audiences doivent être achevées dans un délai de huit mois à partir de la date de sélection du Président et le tribunal rend son jugement dans un délai de deux mois suivant la date des dernières demandes ou de la conclusion des auditions, en prenant la dernière de ces dates. Le tribunal rend ses décisions qui sont définitives et contraignantes, à la majorité des voix.

7. Les frais occasionnés par le Président, les autres arbitres et les autres frais de procédure sont partagés équitablement entre les Parties. Toutefois, le tribunal peut, à sa discrétion, décider que l'une des Parties doit payer une part plus élevée des frais.

8. Un différend ne peut être soumis à un tribunal arbitral international, conformément aux dispositions du présent article, si ce même différend a été soumis à un autre tribunal arbitral international, conformément aux dispositions de l'article VII, et que celui-ci n'a pas encore pris de décision définitive. Toutefois, ces dispositions ne portent pas atteinte à l'ouverture de négociations directes et sérieuses entre les Parties.

Article IX. Champ d'application de l'Accord

Le présent Accord s'applique aux investissements effectués avant ou après son entrée en vigueur par des investisseurs d'une Partie sur le territoire de l'autre Partie conformément à la législation et aux réglementations de cette dernière. Toutefois, l'Accord ne s'applique pas aux différends survenus avant son entrée en vigueur.

Article X. Entrée en vigueur

1. Chaque Partie avise l'autre par écrit de l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises sur son territoire pour l'entrée en vigueur du présent Accord. Ce dernier entrera en vigueur à la date de la dernière des deux notifications. Il est valide pendant dix ans et peut être reconduit, à moins qu'il ne soit dénoncé conformément au paragraphe 2 du présent article.

2. Chaque Partie peut dénoncer le présent Accord moyennant un préavis écrit d'un an notifié à l'autre Partie à la fin de la période initiale de dix ans, ou à tout moment à partir de cette date.

3. Le présent Accord peut être amendé, moyennant un accord écrit des Parties. Toute modification entre en vigueur quand chacune des Parties a notifié à l'autre de l'accomplissement de toutes les formalités internes requises pour l'entrée en vigueur du dit amendement.

4. En ce qui concerne les investissements effectués ou acquis avant la date de dénonciation du présent Accord et auxquels cet Accord s'applique par ailleurs, les dispositions contenues dans les autres articles du présent Accord continueront à produire leur effet pendant dix autres années à compter de la date de dénonciation.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Ankara le 6 janvier 2004, en langues turque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de conflit d'interprétation, la version anglaise prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République turque :
Ministre d'État
KÜRŞAT TÜZMEN

Pour le Gouvernement de la République arabe syrienne :
Ministre du tourisme
DR. SAADALLA AGHA AL KALAA